

العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن (2000-2008) *

د. مأمون ياسين شخاترة

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية
جامعة البلقاء التطبيقية
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك التجارية في الأردن. وقد تم قياس ربحية البنوك من خلال ثلاثة مؤشرات: العائد على الأصول، والعائد على رأس المال، والعائد على حقوق الملكية. واشتملت عينة الدراسة على 13 بنكاً تجارياً، وذلك خلال الفترة الزمنية 2000-2008 وباستخدام نموذج انحدار السلسلة الزمنية التجميعي *Pooled Time Series Regression*، أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول والعائد على رأس المال والعائد على حقوق الملكية ونسبة التركيز. كما أظهرت النتائج أن متغير نسبة القروض إلى الأصول ومتغير نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع كان لهما دور هام في التأثير على ربحية البنوك التجارية في الأردن محل الدراسة. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، من بينها ضرورة القيام بعمليات اندماج واسعة بين البنوك صغيرة الحجم من أجل ظهور بنوك كبيرة تعمل بمقاييس الحجم الكبير وتتنافس فيما بينها بما فيه مصلحة النمو المصرفي.

مقدمة:

عرف الأردن العمل المصرفي منذ عشرينيات القرن الماضي، عندما بدأ البنك العثماني أعماله في الأردن عام 1925، تلا ذلك إنشاء البنك العربي، ثم البنك الأهلي الأردني، وبنك الأردن، وبنك القاهرة عمان. بعد ذلك شهد القطاع المصرفي افتتاح عدد من البنوك الوطنية والأجنبية وصلت إلى 23 بنكاً عام 2008، منها بنكان يعملان وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية وثمانية بنوك غير أردنية.

ويعيش القطاع المصرفي بشكل عام تحت تأثير ثلاث قوى رئيسية، هي العملاء والمنافسة والتغيير، حيث أصبح العملاء برغباتهم واحتياجاتهم محور اهتمام البنوك والتي بدورها كرست لهم كل مواردها، مستعينة بتكنولوجيا الاتصالات على إحداث تغييرات مهمة في طريقة ومكان وزمان تقديم الخدمة المصرفية. وعندما وجدت المؤسسات المصرفية نفسها وسط سوق مزدحم بالمنافسين من داخل وخارج القطاع المصرفي - مثل شركات التأمين ومؤسسات إدارة الأموال وصناديق الاستثمار ومقدمي الخدمات المصرفية عبر الحدود - اضطرت إلى التحرك في عدة اتجاهات وواكبت التطور من خلال تطوير الخدمات القائمة وابتكار خدمات أخرى جديدة واستعملت الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية على مدى 24 ساعة، إلى جانب تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية.

* تم تسلم البحث في فبراير 2010، وقبل للنشر في مايو 2010.

ويعود تزايد التحديات والمصاعب التي تواجه الصناعة المصرفية إلى التطورات التي تشهدها أسواق المال وقدرتها غير العادية على خلق الوسائل والأدوات اللازمة لتوفير التمويل، الأمر الذي زاد من أهمية سوق رأس المال ونجاحها في تطوير أدوات مالية بديلة لما تقدمه البنوك بتكلفة أقل وكفاءة أعلى، الأمر الذي أدى بدوره إلى بروز تهديد جدي لدور البنوك التقليدي في الوساطة المالية، ووضعها أمام الحاجة الملحة لأن تكون قادرة على المنافسة بفعالية في سوق الوساطة المالية ورأس المال، وأن تكون قادرة على دخول حدود كلاهما. وعندما بدأت الصناعة المصرفية حول العالم تشهد تراجعاً تدريجياً في حصصها السوقية لصالح مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، أخذت البنوك تفكر في مستقبلها وإمكانات استمرارها. وقد عزز ذلك فقدان البنوك لتلك الصفات وميزتها عن المؤسسات المالية الأخرى، إلى جانب قيام مؤسسات الوساطة المالية وأسواق رأس المال بممارسة العديد من الأنشطة التي كانت مقصورة على البنوك بمفردها. فالأوراق التجارية أصبحت تصدر مباشرة دون وساطة، مقلصة بذلك دور البنوك في مجال الإقراض القصير الأجل، كما تولت بنوك الاستثمار الجزء الأكبر من القروض الكبيرة وإصدارات الأسهم.

وكرر فعل على هذه التطورات المتلاحقة، بدأت البنوك تعيد النظر في طرق المنافسة التقليدية التي سارت عليها طويلاً، من حيث صياغة استراتيجياتها وإصلاح نظمها الإدارية وتحسين أساليب التسويق المتبعة، إلى جانب التركيز على إدارة المخاطر وتعزيز مراكزها المالية. كما بدأت في التركيز على الابتكار والإبداع المالي، إضافة إلى التركيز على رفع مستوى الكوادر البشرية لتصبح أكثر قدرة على تقديم الخدمات التي يرغبها العملاء. وتعزيزاً لقدراتها التنافسية ورفعاً لإمكانية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، انتشرت موجة شديدة من التحالفات والاندماجات المصرفية، حيث قام العديد من البنوك العالمية بالدخول في عمليات اندماج بعضها مع بعض بهدف خلق وحدات مصرفية عملاقة قادرة على التغلب على منافسيها.

إن أهداف أي بنك تتمثل في الحصول على أكبر قدر من الحصة السوقية من الودائع وإعادة توظيفها على شكل تسهيلات ائتمانية و/ أو استثمارات بأعلى عائد. ويتوقف تعظيم العائد على مجموعة من العوامل التي قد يكون لها تأثير على أداء البنوك، منها ما يتعلق بهيكل السوق أو متغيرات داخلية تتعلق بالبنك نفسه. فإذا اتسم السوق المصرفي بظاهرة التركيز - أي سيطرة عدد محدود من البنوك على الحصة الأكبر من السوق - فإن السوق يكون أقرب إلى الاحتكار، مما يعني تحقيق أرباح عالية، نظرًا لوجود عدد محدود من البنوك التي تسيطر على السوق. أما إذا كانت السوق تعمل في ظل بيئة تنافسية، فإن الأداء سيكون الفيسل، وبالتالي لا مجال لتحقيق أرباح عالية نظرًا للمنافسة الشديدة بين البنوك.

ومن الاتجاهات المطروحة في الأدبيات المالية والتي تبحث في درجة تركيز السوق فرضية الهيكل والتصرف والأداء. حيث تقوم هذه الفرضية على أساس أن تركيز السوق يعجل من التحالف بين البنوك، الأمر الذي يؤثر سلبًا على درجة المنافسة، وبالتالي على تحقيق أرباح احتكارية، بغض النظر عن كفاءتها (Maudos, 1998).

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك التجارية في الأردن، وذلك استنادًا إلى فرضية الهيكل والتصرف والأداء. وسيتم قياس هيكل السوق من خلال مؤشر نسبة التركيز كما سيتم قياس ربحية البنوك من خلال ثلاثة مؤشرات: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على رأس المال (ROC) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما سيتم استخدام عدد من المتغيرات الداخلية التي قد يكون لها تأثير على ربحية البنوك التجارية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تلقي الضوء على هيكل السوق المصرفي في الأردن، والذي له انعكاس مباشر على درجة المنافسة الموجودة في القطاع المصرفي، والذي يعتبر من أكثر القطاعات نشاطاً، من حيث دوره في عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن تحليل ربحية البنوك التجارية يعد أمر حيويًا من أجل التعرف على العوامل التي تساهم في نجاح وتطوير هذا القطاع.

الدراسات السابقة:

من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع هي الدراسة التي قام بها Bain (1951)، إذ تناولت الدراسة العلاقة بين الربحية وهيكل السوق التقليدي، وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل السوق له تأثير على سلوك البنوك التجارية من خلال سياسات التسعير والاستثمار. غير أن دراسة Demsetz (1973) أظهرت أن هيكل السوق له أثر أكبر وواضح على الربحية في حالة الأسواق ذات الكفاءة.

أما دراسة Short (1979) التي تناولت العلاقة بين الربحية ونسبة التركيز من خلال عينة من 60 بنكًا تجاريًا في كندا وأوروبا الغربية واليابان واستخدمت مجموعة من العوامل الداخلية كدرجة ملكية الحكومة ونسبة نمو الموجودات ومجموعة من العوامل الخارجية كسعر الفائدة ومعدل التضخم. فقد أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة ملكية الحكومة والربح، وعلاقة طردية بين سعر الفائدة والربح، وعلاقة ضعيفة بين معدل التضخم والربح، في حين لم تكن هناك علاقة بين معدل نمو موجودات البنك وربحيته.

أما دراسة Bourke (1989) فقد قامت بتحليل أداء عينة من البنوك التجارية في 12 دولة موزعة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وقد استند الباحث في هذه الدراسة إلى النظرية القائلة بأن نسبة التركيز المرتفعة في أسواق البنوك تشجع هذه البنوك على الاحتفاظ بموجودات أقل مخاطرة، وتضمنت الدراسة مجموعة من العوامل الداخلية كدرجة ملكية الحكومة للبنك ومصروفات الرواتب والأجور ونسبة السيولة وحقوق الملكية ومجموعة من العوامل الخارجية كمعدل التضخم وسعر الفائدة ودرجة نمو الأسواق. وقد قام بقياس هيكل السوق عن طريق نسبة التركيز لثلاثة بنوك. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين نسبة التركيز والربح، وعلاقة عكسية عند إضافة متغير القيمة المضافة.

كذلك قام Molyneux and Thornton (1992) بدراسة العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في 18 دولة أوروبية. وقد استخدمت مجموعة من العوامل الداخلية كدرجة ملكية الحكومة، ومصروفات الرواتب والأجور، ونسبة السيولة والربحية وعوامل خارجية كسعر الفائدة ومعدل التضخم ونسبة التركيز. وقد أكدت النتائج وجود علاقة طردية بين نسبة التركيز والربح قبل الضرائب. وقام Altunbas and Molyneux et al. (1994) بدراسة العلاقة بين الأداء وتركز السوق لعدد من البنوك الأوروبية، باستخدام عدة متغيرات ضابطة، مثل درجة المخاطر والتكلفة والحجم، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وقوية بين أداء البنوك التجارية وتركز السوق.

كذلك، قام Molyneux and Forbes (1995) بدراسة لمعظم البنوك الأوروبية، ووجدوا علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز لعشرة بنوك، والربح. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة، فقد وجدوا علاقة طردية وذات دلالة بين

نسبة حقوق الملكية والربح، وعلاقة عكسية وضعيفة بين حجم البنك والربح. كما قام Alexakis et al. (1995) بدراسة مجموعة عوامل داخلية كدرجة ملكية الحكومة، وحجم البنك، ونسبة السيولة، وحقوق الملكية ومجموعة من العوامل الخارجية كسعر الفائدة، والنمو في الأسواق المالية، ومعدل التضخم، وذلك على قطاع البنوك في اليونان. وتم تقسيم قطاع البنوك بناء على درجة التنظيم إلى ثلاث مراحل، ابتداء من النظام المتعدد القيود والتعليمات إلى نظام فيه المزيد من الحرية والمرونة. واختلفت النتائج تبعاً للمرحلة المدروسة، فقد وجد الباحثون أنه لا توجد علاقة بين درجة ملكية الحكومة وربح البنوك في المرحلة الأولى وعلاقة ضعيفة في المرحلة الثانية وعلاقة قوية في المرحلة الثالثة. أما بالنسبة لنسبة السيولة فتدرجت من عدم وجود علاقة مهمة مع الربح في المرحلة الأولى إلى وجود علاقة طردية مهمة معه في المرحلة الأخيرة. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين نسبة حقوق الملكية وربح البنوك، فقد كانت ايجابية بالنسبة لجميع المراحل الثلاث، وكذلك الحال بالنسبة لحجم البنك.

ومن الدراسات الأخرى التي قامت بدراسة العلاقة بين تركيز السوق والأداء في قطاع البنوك الدراسة التي قام بها Maudos (1998)، فقد تناولت الدراسة أثر تركيز السوق في أداء البنوك في إسبانيا. وتم إقحام مقاييس للكفاءة لمعرفة ما إذا كان تركيز السوق أم الكفاءة له الأثر الأكبر في أداء البنوك. وبالرغم من أن الكفاءة كانت المحدد الرئيس لربح البنوك، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين تركيز السوق مقاساً بنسبة التركيز وربح البنك مقاساً بنسبة عائد على حقوق الملكية، في حين لم يجد الباحث علاقة ذات دلالة إحصائية عند استخدام متغير العائد على الموجودات. أما دراسة Chirwa (2003) فقد اختبرت العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك التجارية في مالوي، مستخدمة بيانات سلسلة زمنية 1970-1994 وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين هيكل السوق وربحية البنوك على المدى الطويل، وعلاقة طردية ضعيفة على المدى القصير. غير أن دراسة Maniatis (2006) أظهرت عدم وجود علاقة بين تركيز السوق وربحية البنوك في اليونان.

وفي دراسة أخرى، قام Tu and Chen (2000) بدراسة العلاقة بين التركيز والأداء في قطاع البنوك التايواني. إذ كان الهدف من الدراسة هو معرفة تأثير سياسة التحرر في الاقتصاد على هذه العلاقة، ووجد الباحثان تأكيداً للفرضية التي تقول بأن هذه السياسة ساهمت في تقليل درجة التركيز في السوق وزادت من درجة المنافسة، إذ أصبح الاهتمام أكبر بقضية الكفاءة في قطاع البنوك.

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية والإسلامية الأردنية العاملة في الأردن. أما عينة الدراسة التجميعية Pooled Sample فقد شملت ثلاثة عشر بنكاً تجارياً خلال الفترة 2000-2008، وهذه البنوك هي: البنك العربي، والبنك الأهلي الأردني، وبنك القاهرة عمان، وبنك الأردن، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الاستثمار العربي الأردني، والبنك التجاري الأردني، والبنك الأردني للاستثمار والتمويل، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، وبنك الاتحاد، وبنك سوستيه جنرال الأردن، وبنك المال الأردني، والبنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي. أما عدد مشاهدات عينة الدراسة فقد بلغ 117 مشاهدة (13 بنكاً X 9 سنوات).

فرضيات الدراسة:

- تختبر الدراسة الفرضية التالية، وذلك بالصيغة العدمية:
- H₀ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز السوق وربحية البنوك التجارية الأردنية في الأردن، ويمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية من الفرضية الرئيسية، وذلك على النحو التالي:
- H₀₁ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز السوق مقياساً بنسبة التركيز وربحية البنوك مقياساً بالعائد على الأصول.
- H₀₂ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز السوق مقياساً بنسبة التركيز وربحية البنوك مقياساً بالعائد على رأس المال.
- H₀₃ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز السوق مقياساً بنسبة التركيز وربحية البنوك مقياساً بالعائد على حقوق الملكية.

نموذج الدراسة:

توافقاً مع العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال، اعتمدت الدراسة على النموذج التالي لاختبار العلاقة بين تركيز السوق وربحية البنوك (انظر على سبيل المثال: Smirlock 1985).

$$\pi = \beta_0 + \beta_1 CR + \beta_2 MS + \sum \alpha_i X_i$$

حيث:

π مؤشر الربحية، CR هيكل السوق (مؤشر التركيز)، MS مؤشر الحصة السوقية، X عامل من المتغيرات الضابطة تتعلق بكل من البنك والسوق. هذه الفرضية تم اختبارها وثبت أن معامل مؤشر التركيز له معنوية، في حين معامل حصة السوق لم يثبت معنويته، علماً بأن مقياس حصة السوق يعتبر مؤشراً لمقياس التركيز.

أما هذه الدراسة فتعتمد على النموذج التالي لاختبار العلاقة بين تركيز السوق وربحية البنوك التجارية الأردنية في الأردن.

$$\pi_{ct} = \beta_0 + \beta_1(CR3) + \beta_2(CAPAST) + \beta_3(LTOAST) + \beta_4(ASSET) + \beta_5(DDTDEP) + \beta_6(MKDEP) + \beta_7(MKGRO) + e_t$$

ربحية البنك في السنة t	Π_{ct}
المقطع الثابت	β_0
معاملات	$\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4 \beta_5 \beta_6 \beta_7$
نسبة التركيز لثلاثة بنوك في السنة t	CR3
نسبة رأس المال إلى الأصول	CAPAST
نسبة القروض إلى الأصول	LTOAST
أصول البنوك التجارية	ASSET
نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع	DDTDEP
مجموع ودائع البنوك التجارية	MKDEP
معدل نمو ودائع البنوك التجارية	MKGRO
الخطأ العشوائي	e_t

متغيرات الدراسة:

كمتغير تابع، ولأغراض هذه الدراسة، سيتم قياس ربحية البنك من خلال ثلاثة مؤشرات: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على رأس المال (ROC)، والعائد على حقوق الملكية (ROE). العديد من الدراسات الحديثة في مجال البنوك استخدمت مقاييس مختلفة للتعبير عن ربحية البنك في تحليل العلاقة بين هيكل السوق والأداء. فقد تم استخدام ROA، ROC، ROE كأهم مقاييس الأداء نظرًا لأن الدراسات الحديثة في قطاع البنوك تجادل بأن هذه المقاييس أكثر ملاءمة من المقاييس الأخرى (Smirlock, 1985).

أما المتغير المستقل الرئيس في هذه الدراسة، فهو هيكل السوق الذي يقيس القوة الاحتكارية في الصناعة المصرفية. وسيتم قياس هذا المتغير من خلال نسبة التركيز التي يمكن حسابها في سنة معينة مثلاً، عن طريق أخذ مجموع الموجودات الأكبر ثلاثة بنوك، ومن ثم قسمتها على مجموع الموجودات لجميع البنوك (Bourke, 1989).

وتشير الدراسات السابقة، إلى أنه - إلى جانب تركيز السوق - يوجد العديد من المتغيرات الضابطة التي تأخذ شكل مجموعة من العوامل الداخلية والسوقية، والتي يمكن أن تؤثر في ربحية البنك، وبالتالي يجب أخذها بعين الاعتبار. متغير نسبة رأس المال إلى الأصول CAPAST الذي يعد مؤشرًا على درجة مخاطر البنك، فإذا كانت النسبة منخفضة، فمعنى ذلك أن هناك مخاطر عالية، وبالتالي فإن العلاقة بين ربحية البنوك التجارية ونسبة رأس المال إلى الأصول قد تكون عكسية (Mitchell, 1984). أما متغير نسبة القروض إلى الأصول LTOAST فيعتبر من المقاييس الأخرى لدرجة المخاطر.

ووفقًا لنظرية المحفظة فإن الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة عادة ما تكون الأعلى عائداً، مقارنة بالاستثمارات الأقل مخاطرة. أما متغير أصول البنوك التجارية ASSET فيعتبر مرآة لوفورات الحجم، فالبنوك الكبرى تستطيع تحقيق وفورات الحجم الكبير، ولديها فرص للتنوع مقارنة بالبنوك الصغرى، وبالتالي فإنه من الممكن أن يكون تأثير حجم الأصول على ربحية البنوك إيجابياً أو سلبياً (Smirlock, 1985). أما متغير نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع DDTDEP فيعتبر مهماً في مجال التمويل والتكلفة، حيث ارتفاع النسبة من الممكن أن يؤدي إلى تأثير إيجابي على ربحية البنوك التجارية (Evanoff and Fortier, 1988).

أما باقي المتغيرات مجموع ودائع البنوك التجارية MKDEP ومعدل نمو ودائع البنوك التجارية MKGRO فتمثل خصائص طلب السوق من حيث حجم السوق ومعدل نموه. فحجم السوق يقاس بمجموع ودائع السوق، وبالتالي فإن الأسواق الكبيرة تكون أسهل في دخول بنوك وزبائن جدد مقارنة بالحجم الصغير، الأمر الذي قد يأخذ جانب التخصص، وبالتالي يتوقع أن تكون العلاقة بين حجم السوق وربحية البنوك عكسية. لكن (Smirlock, 1985) أظهر أن العلاقة قد تكون عكسية أو طردية وفقاً لدرجة المخاطر. أما متغير معدل نمو ودائع البنوك التجارية فكلما ارتفع معدل نمو السوق خلق فرصاً ربحية جيدة، أما إذا دخلت بنوك جديدة إلى السوق فإن الأثر على الربحية يكون سلبياً (AL-Alami, 1991).

بيانات الدراسة وإحصاءاتها الوصفية:

تم الحصول على البيانات اللازمة لفترة الدراسة 2000-2008 من التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي.

ويعرض جدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. وتشمل هذه الإحصاءات كلاً من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيمة لكل متغير، وذلك بشكل مجمع Pooled لكل البنوك الداخلة في عينة الدراسة ولجميع سنوات الدراسة.

جدول (1)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variables	Mean	Standard deviation	Minimum	Maximum
ROA	0.0320	0.0200	0.0003	0.0727
ROC	0.2420	0.1624	0.0015	0.4682
ROE	0.4351	0.2411	0.0049	0.8260
CR3	0.6181	0.0487	0.4910	0.6915
CAPAST	0.1580	0.0490	0.0791	0.2752
LTOAST	0.5680	0.1210	0.3535	0.7790
ASSET	5.6611	1.2011	3.7013	7.8812
DDTDEP	0.4230	0.1075	0.2938	0.5668
MKDEP	5.7101	1.2283	3.7347	8.0552
MKGRO	0.2020	0.1151	0.0914	0.4491

ونلاحظ من خلال جدول (1) تفاوتاً في قيم المتوسطات الحسابية وانحرافاتها المعيارية، إذ نجد أن متوسط العائد على الأصول بلغ 0.320 بانحراف معياري 0.0200 بمدى يتراوح بين 0.0003 و0.0727، في حين سجل العائد على رأس المال متوسطاً مقداره 0.2420، بانحراف معياري يساوي 0.1624، ليعكس المدى الذي تراوحت فيه قيم العائد بين 0.0015 و0.4682.

كذلك بلغ المتوسط لمعدل العائد على حقوق الملكية ما مقداره 0.4351 بانحراف معياري مقداره 0.2411. وتراوحت قيم معدل العائد على حقوق الملكية بين 0.0049 و0.8260. وتدل هذه القيم على ارتفاع نسبة التركيز في القطاع المصرفي الأردني. أخيراً نلاحظ أن حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لموجودات البنك سجل متوسطاً يبلغ 8.60 وانحرافاً معيارياً مقداره 0.40. إما أعلى قيمة فقد كانت تساوي 9.51 وأقل قيمة كانت تساوي 7.42. وتدل هذه القيم على مدى التباين في أحجام البنوك الأردنية. أما متوسط نسبة التركيز فكانت 0.6181، بانحراف معياري مقداره 0.0487، وتراوحت قيم نسب التركيز بين 0.4910 و0.6915، مما يدل على ارتفاع نسبة التركيز في القطاع المصرفي الأردني.

نتائج الدراسة:

يعرض جدول (2) نتائج نماذج الانحدار المستخدمة في هذه الدراسة. فجميع النماذج المتضمنة في الجدول تبين النتائج المتعلقة بالعينة التجميعية Pooled Sample للبنوك التجارية في الأردن من عام 2000 وحتى عام 2008. ويستخدم النموذج الأول العائد على الأصول كمتغير تابع، في حين يستخدم النموذج الثاني العائد على رأس المال كمتغير تابع، أما النموذج الثالث فيستخدم العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع.

بالنسبة للنموذج الأول، فإن نتائج العينة التجميعية ترفض الفرضية الفرعية الأولى لهذه الدراسة والتي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول ونسبة التركيز. أما بالنسبة للنموذج الثاني، فإن نتائج العينة

التجميعية ترفض الفرضية الفرعية الثانية لهذه الدراسة التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على رأس المال ونسبة التركيز. وفيما يتعلق بالنموذج الثالث، فإن نتائج العينة التجميعية ترفض الفرضية الفرعية الثالثة لهذه الدراسة التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التركيز، مما يدل على أن ربحية البنوك التجارية في الأردن - بمقاييسها الثلاثة - محكومة بدرجة مهمة بتركز السوق. إذ إن نسبة التركيز كانت موجبة وذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية 5% لجميع النماذج السابقة.

أما بالنسبة للمتغيرات الداخلية، فقد بينت النتائج أن متغير نسبة القروض إلى الأصول كان ذا دلالة إحصائية مع ملاحظة الإشارة الموجبة لهذا المتغير، مما يدل على أن زيادة هذه النسبة لها أثر إيجابي في ربحية البنوك التجارية في الأردن. وبينت النتائج أيضاً أن متغير نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع ذو دلالة إحصائية، وهو ذو إشارة موجبة. الأمر الذي يعني أن ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع له أثر إيجابي على ربحية البنوك التجارية.

جدول (2)

نتائج نماذج الانحدار المستخدمة في هذه الدراسة

Variables	ROA		ROC		ROE	
	Coefficient	t-statistics	Coefficient	t-statistics	Coefficient	t-statistics
Constant	0.0321	0.308	0.5582	0.478	0.4361	0.946
CR3	0.5580	2.907	2.749	7.9575	6.9575	2.815
CAPAST	.0320	0.966	-0.1984	-1.317	0.1118	0.626
LTOAST	0.568	2.985	0.3427	1.944	0.3947	1.297
ASSET	-0.018	-0.412	-0.1965	-0.276	-0.3347	-0.415
DDTDEP	0.1884	5.955	0.8282	5.292	1.7173	4.595
MKDEP	0.0180	0.311	0.2057	0.674	0.8193	0.824
MKGRO	0.0711	0.451	0.0128	0.079	0.0198	0.165
R ²	0.7160		0.8251		0.5511	
DW	2.01		1.85		1.93	
F	7.33		11.38		9.22	

أما بالنسبة للمتغيرات الداخلية الأخرى - وهي نسبة رأس المال إلى الأصول، وإجمالي أصول البنوك التجارية - فلم تكن ذات دلالة إحصائية، وبالتالي لم يكن لها أثر في ربحية البنوك التجارية خلال فترة الدراسة. وفيما يتعلق بالعوامل السوقية، وهي مجموع ودائع البنوك التجارية ومعدل نمو ودائع البنوك التجارية، فلم يكن لأي منها تأثير مهم في ربحية البنوك التجارية في الأردن خلال فترة الدراسة. إذ لم تظهر النماذج أية أهمية إحصائية لأي من هذه المتغيرات.

ودلالة هذه النتائج هي أن ربحية البنوك التجارية كانت تتأثر بعوامل لها علاقة بكفاءة استخدام الموارد الداخلية للبنك أكثر من تأثرها بالعوامل الخارجية. ويلاحظ أن القوة التفسيرية R² للنماذج بلغت حوالي 71%، 82%، 55% على التوالي. أما قيمة F المتعلقة بمقياس أهمية المتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير ربحية البنوك التجارية، فقد كانت ذات دلالة إحصائية لجميع النماذج. وتشير قيمة اختبار Durbin-Watson (DW) إلى أن النماذج السابقة لم تعان من مشكلة الارتباط التسلسلي في المتبقيات Residuals.

إن الدلائل الرئيسية للنتائج السابقة هي أن أداء البنوك التجارية في الأردن محكوم بتركز السوق، الأمر الذي يتطلب مجموعة من الأنظمة والتعليمات التي تقلل من درجة التركيز وتزيد من المنافسة بين البنوك، وهذا يمكن أن يؤثر إيجابياً في كفاءتها وعلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

الخلاصة والتوصيات:

أختبرت هذه الدراسة العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك التجارية في الأردن، خلال الفترة 2000 - 2008. وقد استخدمت هذه الدراسة متغير العائد على الأصول (ROA) والعائد على رأس المال (ROC) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس للربحية، في حين تم استخدام نسبة التركيز كمقياس لهيكل السوق. وفي الوقت نفسه تم إدخال مجموعة من العوامل الداخلية والسوقية الضابطة التي يمكن أن تؤثر في ربحية البنوك التجارية. وباستخدام نموذج انحدار السلسلة الزمنية التجميعي Pooled-Time-Series Regression تم التوصل إلى نتائج تدعم فرضية الهيكل - التصرف - الأداء في قطاع البنوك التجارية في الأردن.

فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز والعائد على الأصول (ROA) والعائد على رأس المال (ROC) والعائد على حقوق الملكية (ROE). والدلالة الأساسية لنتائج هذه الدراسة هي أن درجة التركيز العالية في قطاع البنوك الأردني تلعب دوراً محورياً في تحديد ربحيتها. من هنا توصي الدراسة بما يلي:

- 1- تميز السوق المصرفي الأردني بظاهرة التركيز المصرفي، وهو سيطرة عدد محدود من البنوك على حصة الأسد في السوق، مما جعل البنوك الأخرى تتنافس على حصة صغيرة من السوق، وهو ما يمكن وصفه باحتكار القلة، وهذا يبرز الحاجة لظهور عمليات اندماج واسعة بين البنوك صغيرة الحجم من أجل قيام بنوك كبيرة تعمل بمقاييس الحجم الكبير، وتتنافس بما فيه مصلحة النمو المصرفي. كذلك لا بد من العمل على الاستفادة من المزايا والحوافز التشجيعية التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التي تنوي تعزيز وتدعيم رؤوس أموالها من خلال الاندماج.
- 2- اعتماد إدارة الجودة الشاملة، حيث إن هذه الاستراتيجية تتطلب التركيز على عناصر عديدة من أبرزها انتهاز التخطيط الاستراتيجي كمرتكز أساسي يدفع البنوك لدراسة السوق المحلية والدولية، واكتشاف الفرص الاستثمارية المتاحة، إضافة إلى التركيز على تنويع وتطوير الخدمة للعملاء حسب احتياجاتهم، وتقديمها لهم بما يناسبهم من وقت وسعر ومكان. وتحقيق تكامل في عمليات وخدمات البنوك على النطاق الإقليمي عن طريق التحالفات الاستراتيجية، إذ إن ذلك سيساعدها على مواجهة المنافسة من المصارف العالمية.
- 3- يجب على البنوك مواكبة التطور التكنولوجي المصرفي وتطوير خدماتها المصرفية، وذلك لتدعيم قدراتها التنافسية، ولتمكينها أيضاً من توفير أنظمة وقواعد بيانات متكاملة عن أنشطتها المختلفة وربطها مع المراكز والأسواق المالية الدولية، مما يسهل عملها ويزيد من قدرتها على التفاعل والتنافس دولياً.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- البنك المركزي الأردني. *التقرير السنوي*، أعداد مختلفة.
- البنوك الأردنية. *التقرير المالي السنوي*، أعداد مختلفة.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Alexakis, P.; S. Thomadakis and M. Xanthakis. (1985). Bank Liberalization and Profitability: Evidence from Greek Commercial Banks, *Journal of International Financial Markets, Institutions & Maney*, 5: 181-192.
- Altunbas, Y. and P. Molyneux. (1994). The Concentration-Performance Relationship in European Banking: A Note, Institute of European Finance, University College of North Wales, *Research Paper in Banking and Finance*.
- Bain, J. S. (1951). The Relation of Profit Rate to Industry Concentration: American Manufacturing, *Journal of Economics*, 65: 293-324.
- Bourke, P. (1989). Concentration and other Determinants of Bank Profitability in Europe, North America and Australia, *Journal of Banking and Finance*, 13: 65-79.
- Chirwa, E. W. (2003). Market Structure and Performance of Commercial Banks In Malawian Banking Industry, *African Journal of Economic Policy*, 4, 29-46.
- Demsetz, H. (1973). Industry Structure, Market Rivalry and Public Policy, *Journal of Law and Economics*, 16, 1-19.
- Evanoff, D. D. and D. L. Fortier. (1988). Re-evaluation of Structure-Conduct-Performance Paradigm in Banking, *Journal of Financial Services Research*, 1, 249-260.
- Maniatis, P. (2006). Market Concentration And Industry Profitability: The Case of Greek Banking, *International Business and Research Journal*, vol. 5, pp39-48.
- Maudose, J. (1989). Market Structure and Performance in Spanish Banking Using a Direct Measure of Efficiency, *Applied Financial Economics*, Vol. 8, pp. 191-200.
- Mitchell, K. (1984). Capital Adequacy At Commercial Banks, *Economic Review of Federal Reserve Bank of Kansas City*, September/October, 17-30.
- Molyneux, P. and J. Thornton. (1992). Determinants of European Bank Profitability: A Note. *Journal of Banking and Finance*, 16: 1173-1178.
- Molyneux, P. and W. Forbes. (1995). Market Structure and Performance in European Banking, *Applied of Economics*, 27: 155-159.
- Short, B. (1979). The Relation between Commercial Bank Profit Rates and Banking Concentration in Canada, Western Europe and Japan. *Journal of Banking and Banking and Finance*, 3: 209-219.
- Smirlock, M. (1985). Evidence on the Non Relationship between Concentration and Profitability in Banking, *Journal of Money, Credit and Banking*, 17, 69-83.
- Tu, Anthony H., and S. Y. Chen. (2000). Bank Market Structure and Performance in Taiwan Before and After the 1991 Liberalization, *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 3: 475-490.

Market Structure and Profitability of Commercial Banks The Case of Commercial Banks in Jordan (2000-2008)

Dr. Mamoun Yasien Shakatra

Head of Banking and Financial Sciences Department
Amman University College
For Financial and Administrative Sciences
Albalqa Applied University
Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

This article investigates the relationship between market structure and profitability of commercial banks in Jordan using time series data between 2000 and 2008. While the market structure is measured by concentration ratio, the profitability measured by rate of return on assets (ROA), rate of return on capital (ROC), and rate of return on equity (ROE). The sample includes 13 commercial banks.

Based on the pooled regression model, the results showed a significant relationship between ROA, ROC, ROE and concentration ratio, In addition, ratio of loans to assets of commercial banks (LTOAST), ratio of demand deposits to total deposits of commercial banks (DDTDEP) were the most important factor that affected the Jordanian commercial banks profitability during the study period. This study recommends that Jordanian banks should emphasise on the following issues: Mergers and Acquisitions, Total Quality Management and Economies of Scale.

